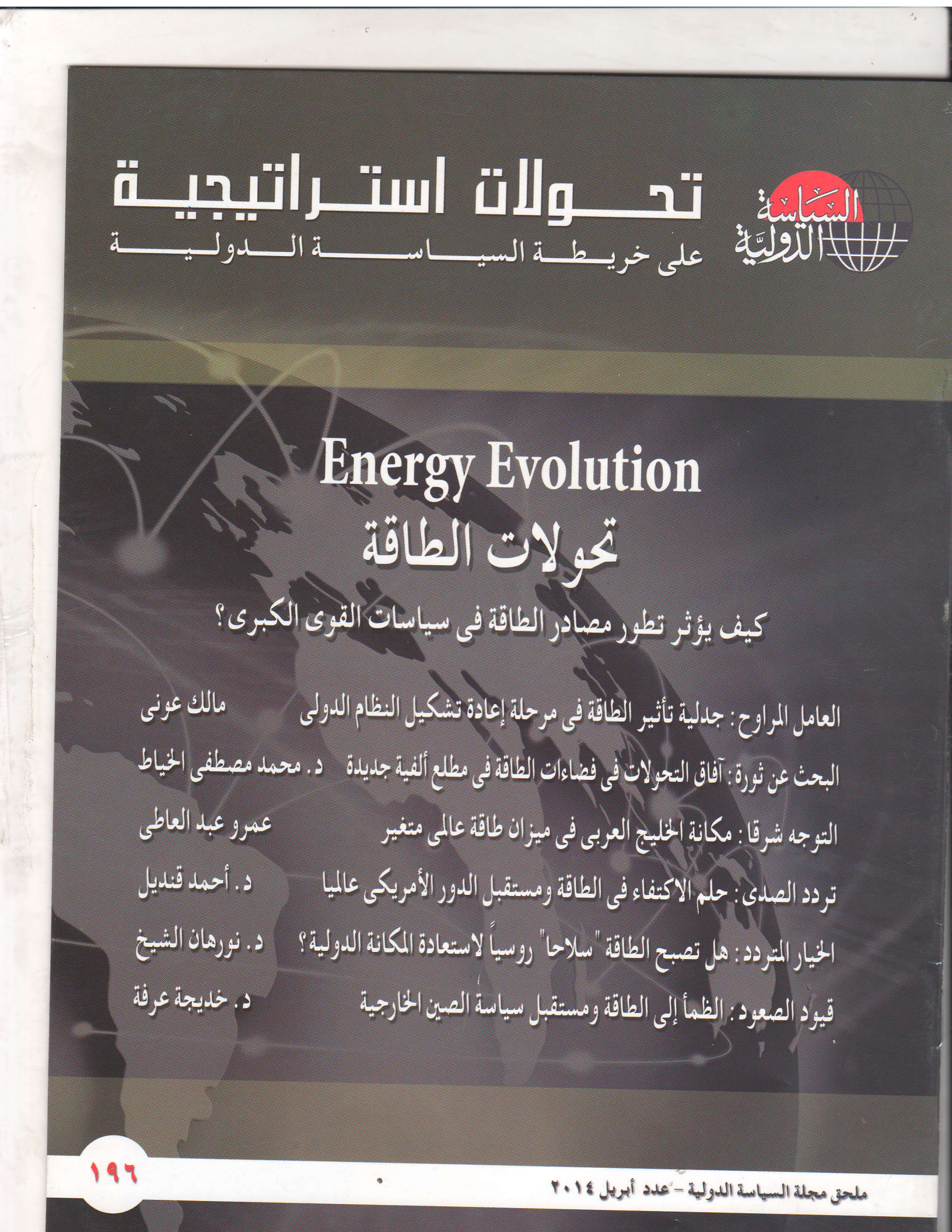

تحولات استراتيجية
على خريطة السياسة الدولية

السياسة الدولية

Energy Evolution
تحولات الطاقة

كيف يؤثر تطور مصادر الطاقة فى سياسات القوى الكبرى؟

العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة فى مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولى — مالك عونى

البحث عن ثورة: آفاق التحولات فى فضاءات الطاقة فى مطلع ألفية جديدة — د. محمد مصطفى الخياط

التوجه شرقا: مكانة الخليج العربى فى ميزان طاقة عالمى متغير — عمرو عبد العاطى

تردد الصدى: حلم الاكتفاء فى الطاقة ومستقبل الدور الأمريكى عالميا — د. أحمد قنديل

الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحا" روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟ — د. نورهان الشيخ

قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية — د. خديجة عرفة

تحولات استراتيجية

على خريطة السياسة الدولية

Energy Evolution
تحولات الطاقة

كيف يؤثر تطور مصادر الطاقة فى سياسات القوى الكبرى؟

تحرير:
مالك عونى

المشاركون :

د. محمد مصطفى الخياط

د. نورهان الشيخ

د. أحمد قنديل

د. خديجة عرفة محمد

عمرو عبد العاطى

إخراج فنى وتنفيذ:
كمال أحمد إبراهيم

تصميم الغلاف :
مصطفى علوان
أحمد كمال دياب

تحـــولات استـــراتيجيـــة

على خريـــطـــة الســيـــاســـــة الـــدولـيـــة

ملحق دورى يصدر عن مجلة "السياسة الدولية" يطرح تقديرات حول الاتجاهات الجنينية داخل وبين الدول التى تمثل تحولات محتملة على المستوى الاستراتيجى فى مناطق العالم المختلفة خاصة إقليم الشرق الأوسط

Strategic Transformations

A supplement to the Journal of International Politics which seeks to highlight incipient trends which may produce strategic transformations on state and international levels in different parts of the world, especially the Middle East.

الخيار المتردد :
هل تصبح الطاقة "سلاحا" روسيًا لاستعادة المكانة الدولية ؟

تتأكد مكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل فى النظام الدولى مجددا منذ مطلع الألفية الجديدة، وتبرازن فى اللحظة الدولية الراهنة، خاصة فى ضوء موقف الاتحاد الروسى خلال الأزمة الأوكرانية الأخيرة، ومن قبلها الأزمة السورية، وأزمة أوسيتيا الجنوبية.

د.نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

إلا أن رؤية القيادة الروسية الحالية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيرا عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق. فالسياسة الروسية الراهنة تحكمها المصالح الاقتصادية، ومقتضيات الأمن القومى الروسى، وأصبحت أكثر برجماتية وبعدا عن الأيديولوجية التى كانت تحكم سياستها فى العهد السوفيتى.

وفى هذا الإطار، يبرز قطاع الطاقة كقطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه بالبوصلة التى توجه السياسة الروسية، وتحكم حركتها، وذلك بالنظر لكونه دعامة أساسية للأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، والعمود الفقرى للاقتصاد الروسى، وعليه تعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى، والتطور الاجتماعى فى المستقبل. فلا مستقبل حقيقيا لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط، توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الإنتاج، وتحقيق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى، والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة، وتعليم، ومواصلات، وغيرها. وتضمن به أيضا استقلالية قرارها الخارجى، وتطوير قدراتها الدفاعية، وامتلاك قدرة على التأثير، وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من ٥٥٪ من وارداتها، ويسهم النفط بنحو ١٣٪ من إجمالى الناتج المحلى الروسى، وتمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعى) ما يزيد على نصف الصادرات الروسية، وتسهم عائداته بأكثر من ٦٠٪ من حصيلة روسيا من العملة الصعبة. وهو أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحورى الذى تلعبه روسيا فى سوق الطاقة العالمى. فروسيا أكبر منتج، وثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم، حيث تستأثر بنحو ٤٠٪ من إجمالى الصادرات العالمية من النفط، وهى الأولى فى إنتاج وتصدير الغاز وبها ٣٥٪ من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى.

أولا- محاور تأثير النفط فى السياسة الروسية:

يبدو تأثير قطاع الطاقة واضحا فى توجيه السياسة الروسية فى إطار عدة محاور، يمكن إجمالها فيما يلى:

١- التعاون والتنسيق مع كبار منتجى الطاقة بهدف الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم فى حجم الانتاج، خاصة أن روسيا تشارك فى اجتماعات أوبك كمراقب. وفى منحى جديد للسياسة الروسية فى مجال الطاقة، باتت روسيا تنظر إلى كبار المنتجين كحلفاء فى سوق الطاقة العالمية، خاصة دول الخليج، وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية، وليس منافسين، أحدهما للآخر. ويفسر هذا الاهتمام الروسى بمنطقة الخليج العربى، وقيام الرئيس بوتين بعدة زيارات إلى دول الخليج، قبل أن تلقى الأزمة السورية، والتباعد فى المواقف بشأنها بظلال سلبية واضحة على العلاقات الروسية - الخليجية. كما يمكن فى إطار هذا المنحى الجديد أن نلمح النمو المطرد والزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين روسيا والجزائر، هذا إلى جانب العلاقات الوطيدة مع فنزويلا التى تعد أكبر منتج للنفط فى الأمريكتين، والرابعة عالميا، وتبلغ احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعى ٤,١ تريليون متر مكعب، لتحتل بذلك المرتبة الثانية فى النصف الغربى من العالم، بعد الولايات المتحدة.

٢- تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق الآسيوية والأوروبية، ودعم القدرة التنافسية للشركات الروسية لتسويق الطاقة فى الخارج. ويفسر ذلك العلاقات الروسية المتنامية مع الصين، ثانى أكبر مستوردى الطاقة فى العالم، حيث اتفق البلدان فى أكتوبر ٢٠٠٩ على توريد ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز الروسى إلى الصين كل عام. وفى سبتمبر ٢٠١٠، تم افتتاح خط الأنابيب الممتد من سيبيريا فى روسيا إلى الصين، وبدأ ضخ النفط به فى يناير من العام التالى، ووقع البلدان عام ٢٠١٣ مذكرة تفاهم لتوريد ١٠٠ مليون طن من النفط الروسى للصين فى غضون ١٠ سنوات، بدءا من العام الجارى.

كما نجحت موسكو فى تجاوز الخلافات التاريخية العميقة مع اليابان حول تبعية جزر الكوريل الجنوبية، والتى منعت البلدين من توقيع معاهدة الصلح والسلام بينهما، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليشهد التعاون بينهما قفزات ملحوظة. وقامت روسيا فى ديسمبر ٢٠١٢ ببدء تشغيل المرحلة الثانية لخط أنبوب النفط الروسى الذى يمتد بين سيبيريا والمحيط الهادى لنقل النفط الروسى إلى اليابان، والصين، ودول آسيوية أخرى.

ويظل الاتحاد الأوروبى هو السوق الرئيسى للنفط والغاز الروسى، حيث تقوم روسيا بإمداده بـ ٢٧٪ من احتياجاته من النفط، وأكثر من ٥٠٪ من احتياجاته من الغاز، وأهم دوله ألمانيا التى تعد روسيا أكبر مصدر للنفط وللغاز الطبيعى إليها، وأيضا إيطاليا، والجزء الشرقى من أوروبا، حيث كان الاتحاد السوفيتى يمد دول أوروبا الشرقية بأكثر من ثلثى استهلاكها من النفط، و٨٠٪ من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيرا عن مثيلتها فى السوق العالمية. ولا تزال هذه الدول تعتمد اعتمادا أساسيا على روسيا فى الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى.

ويُعد ملف الطاقة ملفا أساسيا فى العلاقات الروسية - الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبى بشأن التنسيق فى مجال الطاقة. أهمها المجلس الدائم للشراكة فى مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبى، والذى عقد جلسته الأولى فى أكتوبر، ٢٠٠٥ واللقاء التنسيقى الدورى "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسى، والمفوض الأوروبى لشئون الطاقة.

وتقوم روسيا بتصدير النفط عبر البحر الأسود وبحر البلطيق، إلى جانب النقل البحرى للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالى. ومن المعروف أن لدى روسيا أسطولا لناقلات البترول، ولديها أيضا شبكة من خطوط الأنابيب لنقل الغاز، أبرزها خط "السيل الأزرق" الذى بدأ تشغيله عام ٢٠٠٥، ويمتد من "نوفورسيسك" جنوب روسيا عبر البحر الأسود، إلى ميناء "سامسون" التركى، ومنه إلى أوروبا، وخط "Yamal-Europe" الذى يربط غرب سيبيريا بألمانيا عبر بلوروسيا وبولندا، وخط "السيل الشمالى" الذى بدأ توريد الغاز عبره منذ نوفمبر ٢٠١١، ويمر بقاع بحر البلطيق، ويربط ساحل روسيا بالساحل الألمانى لينقل الغاز الروسى إلى دول أوروبا الغربية (ألمانيا، والدنمارك، وبريطانيا، وهولندا، وبلجيكا، وفرنسا، والتشيك، وغيرها). أيضا، هناك "الخط الغربى" لنقل الغاز الروسى عبر أوكرانيا، ورومانيا، وبلغاريا، وتم البدء فى مشروع "السيل الجنوبى" لنقل الغاز الروسى إلى أوروبا عبر تركيا، والمقرر الانتهاء منه فى ديسمبر ٢٠١٥.

٣- الشراكة والاستثمارات المشتركة فى شبكات الطاقة التى تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها، خاصة فى أوروبا والصين. ويتم التركيز فى هذا الخصوص على منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان. فمن المعروف أن بحر قزوين، الذى تمتلك كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان نحو ثلثى شواطئه، يمثل ثانى أكبر احتياطى عالمى من النفط، بعد منطقة الخليج العربى. وتتفاوت تقديرات هذا الاحتياطى من ٢٠٠ مليار برميل - وفق تقديرات أولية متفائلة مطلع التسعينيات - إلى ٣٣ مليار برميل، وفق تقديرات أكثر دقة وواقعية عام ٢٠٠٣.

وتبدى روسيا اهتماما واضحا بتطوير التعاون فى مجال استخراج وتصدير النفط والغاز مع دول آسيا الوسطى، وتم توقيع اتفاقية مع كازاخستان لزيادة كميات النفط الكازاخى، المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا. وأكد الرئيس الكازاخى، نزاربابيف، اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا - برودى - جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع، الأمر الذى يرجح دورا للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط الكازاخى والروسى إلى الأسواق الخارجية، وليس منافسا للخطوط الروسية.

أعقب ذلك توقيع الرئيس بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركمانى، بيردى محمودوف، لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضى الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضى قدما نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديدا فى مجال تصدير الغاز. ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركمانى بأسعار تقل كثيرا عن أسعار بيع الغاز الروسى لأوروبا. وتم الاتفاق بين البلدين على استغلال حقل النفط والغاز فى المنطقة رقم ٢١ للقطاع التركمانى على بحر قزوين، والذى تقدر احتياطياته بنحو ١٦٠ مليون طن من النفط، و٦٠ مليار متر مكعب من الغاز.

من ناحية أخرى، وفى إطار هذا التوجه أيضا، جاء اتفاق شركتى غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية على مشاركة غازبروم فى أنبوب الغاز "جالسى" الذى يجرى مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا، ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط، ومن خلال أراضى جزيرة سيردينيا، إضافة إلى انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاز" من الجزائر إلى إسبانيا.

٤- الدفع بالاستثمارات الروسية فى قطاع الطاقة خارج روسيا، وهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية، لاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار فى قطاع النفط والغاز فى الدول المنتجة له فى مختلف أنحاء العالم، من خلال المشاركة فى عمليات البحث، والتنقيب، وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجى البتروكيماويات فى العالم، من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة فى العالم. وتعد الشركات الروسية، خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، حاليا من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة. وتمتد خريطة الاستثمارات الروسية لتشمل المنطقة العربية، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأوروبا.

ففى المنطقة العربية، يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التى تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية - الروسية فى المستقبل، والدعامة الأساسية لها. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتى تعد نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال، أهمها: مؤسسة "لوكسار" الروسية - السعودية المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز فى الجزء الشمالى من صحراء الربع الخالى، وتمتلك لوك أويل ٨٠٪ من

أسهمها، واشتراك شركتى "سينفط" و "لوك أويل" الروسيتين فى تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، ومشروع أنبوب الغاز "الطويلة الفجيرة" بالإمارات العربية المتحدة الذى تقوم بتنفيذه شركة ستروى ترانس غاز الروسية، أيضا التعاون مع سلطنة عمان فى إطار مشروع "كونسوريتوم" لمد خط أنابيب فى منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان، عبر الأراضى الروسية، إلى ميناء نوفورسيسك الروسى على البحر الأسود. كما تعد الشركات الروسية، خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة فى مصر. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين البلدين، والتى تعد نواة لتطوير التعاون بينهما فى هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، العديد من المشروعات المشتركة مع الجزائر والسودان، وسوريا، ومحاولات إحياء التعاون وتأكيد احترام العقود والاتفاقات السابقة بين روسيا، وليبيا، والعراق.

من ناحية أخرى، تشارك شركة "غازبروم" الروسية فى استخراج الغاز الطبيعى والتنقيب عن النفط فى مجمعين أو ثلاثة من حقول "فارس الجنوبى" بإيران، الذى يعد واحدا من أكبر حقول الغاز الطبيعى فى العالم.

واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية، ومكامن الغاز، وتوريد الغاز الروسى إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد فى هذا المجال. كما اتفق البلدان على مشاركة شركة "غازبروم" الروسية فى تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران - باكستان - الهند".

وفى أمريكا اللاتينية، تعد فنزويلا ركيزة أساسية للاستثمارات الروسية، وتم الاتفاق على إنشاء شركة مشتركة بين البلدين لاستغلال حقل "خونين ٦"، وتقدر احتياطيات النفط به بـ ٥٣ مليار برميل، ويبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو ٣٠ مليار دولار. وكانت شركة "غازبروم" الروسية قد فازت فى عام ٢٠٠٥ بالمناقصة الخاصة بالترخيص لتنقيب حقول الغاز "أورومياكو-١"، و"أوروماكو-٢" فى فنزويلا. كما وقعت روسيا وفنزويلا فى سبتمبر ٢٠٠٩، خلال زيارة الرئيس تشافيز لموسكو، مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار المشترك لحقول النفط فى منطقة "حزام نهر أورينوكو"، والذى يصل مخزونه النفطى إلى نحو ٢٣٥ مليار برميل من النفط. وتم الاتفاق بين روسيا وبيرو على أن تقوم شركة "غازبروم" الروسية بتطوير قطاع الغاز فى بيرو، التى تملك احتياطيا من الغاز يعتد به.

وعلى الصعيد الإفريقى، تم توقيع اتفاقية تعاون بين شركة "غازبروم" وشركة النفط الوطنية النيجيرية. وتعد نيجيريا أحد أكبر منتجى الوقود الهيدروكربونى فى إفريقيا، إذ يزيد الاحتياطى المكتشف فيها على ٩ مليارات طن، وتنتج نيجيريا مليونى برميل من النفط يوميا، ويشكل احتياطى الغاز الطبيعى المكتشف فيها ٥,٢ تريليون متر مكعب، وتنتج ٢٢ مليون طن من الغاز الطبيعى المسيل سنويا، ومن المنتظر أن تضاعف إنتاجها النفطى بمساعدة روسيا. هذا إلى جانب مشاركة شركة "غازبروم" فى مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من نيجيريا عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر المتوسط إلى أوروبا.

ويظل التركيز الأكبر للاستثمارات الروسية فى أوروبا، وأبرزها صفقة شراء شركة "سنتريكا" البريطانية، التى توفر الغاز لأكثر من ١٢ مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية فى بريطانيا، بالإضافة إلى شرائها ٧٪ من رأس مال شركة "جالب انريجيا" البرتغالية، واتفاق شركة "غازبروم" الروسية، وعملاق الطاقة الالمانى "إى أون" فى يونيو ٢٠٠٩حول تبادل الأصول فى مجال استخراج وتسويق الغاز الطبيعى، ومشروع إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسى فى بلجيكا بين شركة غازبروم الروسية ومؤسسة فلوكسى البلجيكية، تقدر سعته التخزينية بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الروسى الذى يوجه للتوزيع فى أوروبا وتبلغ حصة روسيا فى المشروع ٧٥٪، ومشروع بناء مستودع للغاز فى المجر بين شركة "غازبروم" وشركة MOL المجرية بسعة أكثر من مليار متر مكعب.

ثانيا- النفط "سلاحا" والمخاوف الدولية:

أثار النفوذ الروسى المتزايد فى سوق الطاقة العالمى، خاصة الأسواق الأوروبية، وبدرجة أقل الأمريكية، وكون روسيا دون شك عملاقا فى مجال الطاقة، مخاوف الولايات المتحدة من استخدام روسيا لإمدادات النفط كسلاح سياسى فى مواجهة أوروبا والولايات المتحدة، رغم أن روسيا أكدت فى أكثر من مناسبة الطابع الاقتصادى البحت لتعاملاتها فى سوق الطاقة، بحسبانها موردا هاما واستراتيجيا لاقتصادها القومى، ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية، وتنمية قدراتها. ونفت روسيا أى أهداف سياسية قد تؤثر فى إمداداتها من الطاقة الى أوروبا أو غيرها، مذكرة بأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة، وخلال الأزمة الأوكرانية الأخيرة، لأنها تدرك خطورة أى مسلك مخالف لذلك على اقتصاد البلاد، وسمعتها الدولية فى سوق الطاقة.

ويرى البعض أن الولايات المتحدة صنعت الأزمة الأوكرانية بهدف أساسى، هو ضرب الاقتصاد الروسى، من خلال تقويض صادرات روسيا من الطاقة لأوروبا، وتكرار ما حدث زمن جورباتشوف، عندما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، وأثرت فى القدرات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى، وأدت إلى تفككه مطلع التسعينيات من القرن الماضى. ويفترض أصحاب هذا الرأى أن واشنطن تحاول رسم خريطة جديدة للطاقة على مستوى العالم، فى ظل اكتشاف الولايات المتحدة احتياطيات ضخمة من الغاز والنفط الصخرى بها، قد تغنيها فى المستقبل القريب عن استيراد احتياجاتها من الطاقة، بل وتمكنها من التصدير أيضا. فقد استطاعت الشركات الأمريكية إنتاج النفط الصخرى فى الولايات المتحدة بكميات ضخمة وبسرعة، وبتكاليف منخفضة نسبيا عن المتوقع، ليشكل إنتاجه نحو ٢٩٪ من مجمل إنتاج النفط الأمريكى، فى حين يشكل الغاز الصخرى نحو ٤٠٪ من إجمالى إنتاج الغاز الطبيعى فى الولايات المتحدة، وفق تقديرات عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ١٪ فقط عام ٢٠٠٠.

يعزز هذا الطرح أن جهود واشنطن للحد من الهيمنة الروسية على سوق الطاقة بدأت عقب تفكك الاتحاد السوفيتى، حيث اندفعت الشركات الأمريكية للاستثمار فى قطاع الطاقة فى أذربيجان وآسيا الوسطى. ودعا نائب الرئيس الأمريكى السابق، ديك تشينى، صراحة -فى كلمة ألقاها فى قمة حلف

الأطلنطى التى عقدت عام ٢٠٠٦- إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا. كما أعلن الاتحاد الأوروبى مرارا عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوروبا بالغاز، من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى، والقوقاز، وإيران. وتعد أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا، وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسى - جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الآذرى، ولكن الكازاخى والتركمانى أيضا إلى ميناء جيهان التركى، ومنه إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بدعم أمريكى واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. أيضا، هناك مشروع خط "نابوكو" الذى تعثر، ولم يكتمل، وكان من المقدر له أن ينقل الغاز المنتج فى أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى، عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوروبا. كذلك، كان هناك مشروع إيرانى لنقل الغاز عبر أراضى كل من تركيا، وبلغاريا، ورومانيا، والمجر، وصولا إلى النمسا، تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار م٣ فى السنة، إلا أن تطورات قضية البرنامج النووى الإيرانى، والعقوبات الأوروبية والأمريكية على إيران عرقلت المشروع.

وعقب الأزمة الأوكرانية الأخيرة، عاد الحديث مرة أخرى عن ضرورة تنويع مصادر الطاقة لأوروبا، خاصة فى ضوء التوتر الشديد الذى ينتاب العلاقات بين روسيا والغرب، وتراشق العقوبات بين الجانبين أو ما سمّاه البعض "حرب العقوبات". فقد أمعن الجانبان الأمريكى والأوروبى فى إطلاق التهديدات بمعاقبة موسكو وعزلها، عقب ضم القرم إليها، واتخذا عددا من الإجراءات التصعيدية، حيث أعلنت واشنطن، ولندن، وباريس عن تجميد التعاون العسكرى مع روسيا، وتم تجميد التحضير لقمة "الثمانى" المقرر عقدها فى سوتشى فى يونيو المقبل، وكذلك اجتماعات روسيا الناتو، وقمة الاتحاد الأوروبى وروسيا. وعقب إعلان نتائج استفتاء القرم، وفى اليوم التالى مباشرة، أعلن أوباما سلسلة عقوبات تستهدف شخصيات أوكرانية وروسية، مؤكدا مواصلة العمل على "عزل روسيا". كما قرر الاتحاد الأوروبى فرض عقوبات على ٣٣ مسئولا روسيا وأوكرانيا.

فى المقابل، قللت موسكو من فاعلية تلك العقوبات وتأثيرها فيها، وعدّت مثل هذه الإجراءات والتهديدات استفزازية وضارة للجانبين، فى ضوء تداخل الاقتصادات واندماج الاقتصاد الروسى فى الاقتصاد العالمى، وأكدت أنها سترد بالمثل على أى عقوبات غربية، وقامت بالفعل بفرض عقوبات على مسئولين وأعضاء من الكونجرس الأمريكى، منهم اثنان من مساعدى الرئيس الأمريكى، ونائب مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى، ورئيس مجلس النواب، والسيناتور جون ماكين وآخرون.

تشير هذه التطورات جميعها إلى عودة أجواء الحرب الباردة من جديد، ولكن ليس على أسس أيديولوجية، كما كان الحال زمن الاتحاد السوفيتى، ولكن على أسس مصلحية، ونتيجة لتناقض وصدام المصالح بين روسيا والغرب.

فى هذا السياق، بحث الاتحاد الأوروبى إمكانية تخفيض اعتماده على الغاز الروسى فى محاولة للضغط على روسيا، وخنق اقتصادها، وضرورة تنويع مصادر الطاقة الموردة إلى أوروبا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، فى إطار "اتفاقية التجارة الحرة العابرة للأطلسى". ويتضمن ذلك توريد الغاز الصخرى من الولايات المتحدة إلى أوروبا، والتعاون بين الجانبين فى تطبيق تقنيات جديدة لتوفير الطاقة. أيضا تنشيط الجهود لتنفيذ مشروع "الممر الجنوبى" لنقل موارد الطاقة من أذربيجان وتركمانستان وغيرهما إلى أوروبا، دون المرور بروسيا.

ويشكك البعض فى القدرة على إدخال هذه المقترحات حيز التنفيذ فى المدى القصير. فالغاز الصخرى الأمريكى سيظل أعلى تكلفة بكثير من الغاز الروسى بالنسبة لأوروبا التى تواجه صعوبات اقتصادية، وليست على استعداد لتحمل تكاليف إضافية. كما أن خطوط نقل الطاقة البديلة تحتاج إلى استثمارات كبيرة ووقت لتنفيذها. ومن ثم، لا يمكن تصور أن تستطيع أوروبا الاستغناء عن الطاقة الروسية فى الأجل القريب، وتوجيه ضربة موجعة لروسيا، وهو ما تدركه روسيا جيدا.

والواقع أن التلويح بمعاقبة موسكو قد لا يكون بالفعل مؤثرا، فى ضوء تعدد دوائر التعاون الاقتصادى والاستراتيجى لروسيا على الصعيد الدولى، ومن أهمها مجموعة البريكس التى تضم فى عضويتها -إلى جانب روسيا- كلا من الصين والهند، حيث أكبر ثانى وثالث اقتصاد عالمى، والبرازيل وجنوب إفريقيا، وأيضا مجموعة شنجهاى التى تعد من أهم أطر التعاون الاستراتيجى بين روسيا والصين، إلى جانب دول آسيا الوسطى. يضاف إلى ما سبق أنه ليس من المعقول عزل دولة بحجم روسيا، وهى ليست بالدولة الصغيرة أو الفقيرة التى تتأثر بالعقوبات، حيث تعد روسيا سادس أكبر اقتصاد عالمى، وتمتلك ثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة، بعد الصين واليابان، وهى القوة العسكرية الوحيدة المكافئة للولايات المتحدة، وتمتلك حق النقض فى مجلس الأمن، وهى أيضا أكبر دول العالم من حيث المساحة، وتشكل مساحتها ثمن مساحة العالم المأهولة بالسكان، وتغطى شمال آسيا بالكامل، وتمتد إلى العمق الأوروبى.

وقد يؤدى تصاعد حدة الاستقطاب الدولى إلى تزايد الاتجاه الروسى نحو الشرق، والتركيز مستقبلا على الأسواق الآسيوية الأكثر استيعابا لصادراتها من الطاقة، خاصة الصين. فشعار روسيا المتمثل فى نسر برأسين، ينظر أحدهما للشرق، والآخر للغرب، تعبيرا عن التوازن فى السياسة الروسية، من المتوقع أن يتجه برأسيه إلى الشرق ليتعمق التعاون الاستراتيجى والاقتصادى القائم بالفعل بين روسيا والقوى الآسيوية الكبرى، وفى مقدمتها الصين والهند، خاصة مع موقف البلدين المتفهم للموقف الروسى، ورفضهما العقوبات الغربية على روسيا. ولا شك فى أن الغرب ينظر بكثير من القلق لمحور روسيا - الصين، وتوطيد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

يرتبط أمن الطاقة الأوروبى دون شك بروسيا، وسلاح الطاقة هو أحد أهم أدوات التأثير الدولى والإقليمى، إلا أن النفوذ الروسى المتزايد بوضوح فى سوق الطاقة العالمى لا يزال اقتصاديا بحتا. ورغم أن النفط يعد أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسيا، إذا أرادت القيادة الروسية ذلك، فإنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات على رغبة روسيا فى ذلك، لأنها تعى تماما أنها ستكون المتضرر الأساسى من توظيفه سياسيا.

تحـــولات استـــراتيجيـــة

ملحق دورى يصدر عن مجلة "السياسة الدولية" يطرح "تقديرات" حول الاتجاهات الجنينية داخل وبين الدول، والتى تمثل تحولات محتملة على المستوى الاستراتيجى فى مناطق العالم المختلفة، خاصة إقليم الشرق الأوسط.